

Distr.: General
9 August 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية الدورة التاسعة

جنيف، ٢١-٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣

البند ٦ (ب) '٣' من جدول الأعمال المؤقت*

مناقشة المسائل الموضوعية المتعلقة بالتعاون الدولي في المسائل
الضريبية: مسائل أخرى: مسائل الاستثمار المباشر الأجنبي
والضرائب المفروضة على الشركات، بما في ذلك مسائل
الضرائب المفروضة على الموارد بالنسبة للبلدان النامية

مسائل الاستثمار المباشر الأجنبي والضرائب المفروضة على الشركات،
بما في ذلك الضرائب المفروضة على الموارد: مسائل مطروحة على
اللجنة للنظر فيها

مذكرة من الأمانة العامة**

مقدمة

١ - إن مسائل الاستثمار المباشر الأجنبي والضرائب المفروضة على الشركات، بما في ذلك مسائل الضرائب المفروضة على الموارد بالنسبة للبلدان النامية، مدرجة في جدول أعمال الدورة التاسعة للجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، في إطار البند ٦ (ب) '٣'.

* E/C.18/2013/1.

** هذه الورقة من إعداد الأمانة العامة. وهي تقدم لمحة عامة عن تاريخ هذا البند من بنود جدول الأعمال، ويقتصر الغرض منها على مساعدة اللجنة في النظر في الأمر، وهي لا تعكس بالضرورة أي آراء تم التوصل إليها.



٢ - وفي الدورة السابعة، ومع إنجاز آخر استكمال لاتفاقية الأمم المتحدة الضريبية النموذجية، رأت اللجنة من المفيد أن يجري النظر في مجموعة من المسائل من خلال ورقات يجري عرضها في الدورة الثامنة. وكُلف روبن أوليفر (وكان وقتها عضواً في اللجنة) بتقديم عرض بشأن مسائل الاستثمار المباشر الأجنبي، مع التركيز على أهمية العوائد الاقتصادية في ذلك السياق. واعتمد في ذلك العرض جزئياً على مذكرة تتعلق باستخدام الحوافز الضريبية لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي (E/C.18/2010/CRP.13) سبق أن عرضها ستيفان فان باريس، جامعة غنت، الذي كان يمثل مجموعة البنك الدولي في الدورة السنوية السادسة للجنة، التي عقدت في عام ٢٠١٠.

٣ - ونظر السيد أوليفر ضمن العرض الذي قدمه في التأثير السلبي الذي تحدثه الضرائب المفروضة على رأس المال الأجنبي بالنسبة لحجم الاستثمارات، مما يؤدي إلى انخفاض الأجر و/أو ارتفاع معدلات البطالة. ونوقشت أيضاً مسائل تتعلق بالعوائد الاقتصادية المرتبطة بمكان معين وصلتها، أو عدم صلتها، بالمادتين ٥ و ٧ المتعلقةين بالمنشأة الدائمة وأرباح المؤسسات، والمادة ٦ المتعلقة بدخل الممتلكات العقارية، والمادة ٩ المتعلقة بالمؤسسات الشريكة، والمادة ١٠ المتعلقة بأرباح الأسهم، والمادة ١١ المتعلقة بالفائدة، والمادة ١٢ المتعلقة بالإتاوات. ولا تتطرق هذه المذكرة أي مسائل أخرى غير تلك المتعلقة بالصناعات الاستخراجية.

٤ - وفي أعقاب العرض المذكور، ناقشت اللجنة مسائل من قبيل العوائد المرتبطة بمكان معين والمتصلة بالموارد الطبيعية، والحاجة إلى سياسات ضريبية ملائمة لاستغلال الموارد، ورأى عدد من المشاركين أن بلدانا كثيرة من البلدان النامية تتعرض لخسارة الإيرادات التي تتأتى في هذا السياق. ففي كثير من الأحيان، يُمنح من يستغلون الموارد إعفاءات ضريبية لا يمكن تبريرها من الناحية الاقتصادية، في حين تسبب أنشطتهم في آثار خارجية، من قبيل الأضرار البيئية، تؤثر سلباً على المجتمعات المحلية التي لا تقدم لها التعويضات المناسبة في أحيان كثيرة.

اجتماع الخبراء

٥ - قام مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، بهدف مساعدة اللجنة في تناول هذا البند من بنود جدول الأعمال، بتنظيم اجتماع لفريق من الخبراء لمدة يوم واحد، في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٣.

٦ - وكان الهدف من الاجتماع هو: (أ) تحديد القضايا الملحة بالنسبة للبلدان النامية في مجال ضرائب الصناعات الاستخراجية؛ (ب) تحديد الاحتياجات من التوجيه فيما يتعلق بتلك

المسائل؛ (ج) إرشاد اللجنة فيما تظطلع به من أعمال بشأن الكيفية التي تمكنها من تقديم مساهمة فريدة من نوعها في هذا الميدان، مع العمل بشكل بناء مع الآخرين؛ (د) الجمع بين مختلف أصحاب المصلحة المعنيين بهذه المسائل.

٧ - وركزت المناقشات على المسائل التي تواجهها البلدان النامية عند تصميم نظام ضريبي يخص الصناعات الاستخراجية وإدارته، وذلك ضماناً لإمكانية أن يوفر العمل الذي تظطلع به الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتعاون الضريبي مزيداً من الدعم للبلدان النامية في هذا المجال الهام من مجالات التنمية. وفي أثناء الاجتماع، نظر المشاركون من السلطات الضريبية الوطنية، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، في مسألة التعاون الضريبي الدولي في قطاع الصناعات الاستخراجية، بما في ذلك الترتيبات المؤسسية لتعزيز هذا التعاون.

٨ - وسوف يتاح على الموقع الشبكي لمكتب تمويل التنمية (un.org/esa/ffd)، قبل انعقاد الدورة السنوية التاسعة، تقرير تفصيلي عن الاجتماع يوجز العروض التي قدمها المشاركون والمناقشات التي تلت ذلك.

مجالات العمل الممكنة

مناخ الاستثمار

٩ - قد ترغب اللجنة في مناقشة أهمية تهيئة مناخ استثماري مؤات بالنسبة لتشجيع الاستثمارات، وهو ما يمكن بدوره أن يساهم في تحقيق التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، يمكن دراسة دور الحوافز الضريبية وتقييم الأثر الذي قد يترتب عليها فيما يتصل بقاعدة إيرادات البلد، على سبيل المثال، قدرة البلد على تمويل المدارس والمستشفيات وغيرها من المنافع العامة. وعلاوة على ذلك، يمكن للجنة أن تنظر في كيفية تفادي الوقوع في "سباق نحو القاع" عند توفير الحوافز الضريبية، وذلك من خلال أمور من بينها ضمان تصميم هذه الحوافز بشكل سليم، ورصد فعاليتها ومدى إساءة استعمالها، وتحديثها بصفة مستمرة. ومن الأمور ذات الصلة أيضاً في هذا الصدد مسألة الحاجة إلى تنويع الاقتصاد وقاعدة الإيرادات.

السمات الخاصة للقطاع

١٠ - يمكن للجنة أن تتناول السمات الخاصة للصناعات الاستخراجية، بما في ذلك الفروق ذات الصلة القائمة بين مختلف أنواع الصناعات الاستخراجية والسمات المشتركة بين كافة تلك الصناعات، وما قد تعنيه بالنسبة لمسيرة البلد نحو التنمية. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تقلب الإيرادات المتأتية من تلك الصناعات، وصعوبة تصميم نظم ضريبية

مناسبة لتحقيق عوائد اقتصادية ضريبية، والحاجة إلى الشفافية من جانب الحكومة والقطاع الخاص، فضلا عن المسائل المتصلة بالضرائب التي تتعلق بالعوامل الخارجية البيئية السلبية.

دور الجهات الفاعلة المختلفة

١١ - ستحتاج اللجنة في مداولاتها إلى أن تضع في الاعتبار الدور الذي تضطلع به كل من المنظمات الدولية المختلفة العاملة في هذا المجال، بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فضلا عن المنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى. والهدف من ذلك هو ضمان إمكانية أن يوفر العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتعاون الضريبي مزيدا من الدعم للبلدان النامية في هذا المجال الهام من مجالات التنمية (وخاصة من خلال التعاون بين هذه البلدان)، مع تجنب الازدواجية والتجزؤ اللذين لا لزوم لهما، ولكن مع السماح للبلدان النامية بإمكانية تلقي "المشورة من جهات أخرى" بشأن القضايا التي تهمها بصفة خاصة.

١٢ - وعلاوة على ذلك، قد تجدد اللجنة من المناسب أن يجري استكشاف الأدوار التي يؤديها دافعو الضرائب ومستشاروهم والجهات الفاعلة غير الحكومية، والحقوق الواجبة لهم والمسؤوليات المترتبة عليهم في هذا المجال.

١٣ - ويمكن للجنة أيضا أن تدرس كيفية ارتباط الضرائب المفروضة في قطاع الصناعات الاستخراجية بمواضيع أخرى قيد المناقشة حاليا في اللجنة وغيرها من المنتديات، مثل تسعير التحويل، وفرض الضرائب على الخدمات، وتبادل المعلومات، وضرائب القيمة المضافة، فضلا عن بناء القدرات المؤسسية والإدارية.

المسائل العاجلة

١٤ - في الدورة الثامنة، تقرر تشكيل فريق عامل يعالج المسائل الخاصة تحديدًا باستخراج الموارد الطبيعية والإيرادات الضريبية للبلدان النامية. ولكن لم يجر تشكيل هذا الفريق العامل، بالنظر إلى ضيق الوقت الذي كان سيتاح أمامه قبل أن "تنتهي ولايته" في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٣. والأمر في تشكيل هذا الفريق وولايته متروك الآن للأعضاء الجدد في اللجنة.

١٥ - ومن المسائل التي قد تود اللجنة أن تنظر فيها ما يلي:

(أ) الأولوية التي ينبغي منحها للعمل الجاري والعناصر الخاصة به؛

(ب) الإنجازات المتوخاة (من قبيل توفير "مجموعة أدوات" خاصة بالسياسات و/أو الإدارة للبلدان النامية، أو وضع إرشادات وتوصيات تقنية أو إدارية أو غير ذلك من تدابير الدعم العملية القائمة على الاحتياجات)؛

(ج) ولاية الفريق العامل أو اللجنة الفرعية، والمفاضلة بين هذين الشكلين؛

(د) العلاقة القائمة مع الأعمال التي تنفذها المنظمات والكيانات الأخرى، بما يشمل جوانب العمل المتصل باتفاقية الأمم المتحدة الضريبية النموذجية؛

(هـ) مدى وجوب أن يُطلب إلى أي كيان يشكل على النحو المشار إليه، سواء كان فريقاً عاملاً أو لجنة فرعية، في إطار الولاية التي تناط به، أن ينظر في بعض المسائل المحددة، مع ترك المجال مفتوحاً أمام ذلك الكيان كي يوصي بالنظر في مسائل أخرى من هذا القبيل؛

(و) منسق أي كيان يشكل على النحو المشار إليه، سواء كان فريقاً عاملاً أو لجنة فرعية (جرت العادة على اختيار المنسق من بين أعضاء اللجنة، كلما أمكن)؛

(ز) مدى وجوب تحديد أعضاء أي كيان يشكل على النحو المشار إليه، سواء كان فريقاً عاملاً أو لجنة فرعية، في الدورة السنوية، أو مدى إمكانية الاتفاق على اختيارهم في موعد لاحق، أو ترك ذلك الأمر لتقدير المنسق، مع مراعاة الحاجة إلى وجود تمثيل واسع النطاق ومتوازن من الناحية العملية؛

(ح) ضرورة أن تتشاور الأفرقة العاملة أو اللجان الفرعية المختلفة بشأن المسائل ذات الجوانب الواضح أنها "تشمل عدة قطاعات".